

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس النظم السياسية المقارنة

السنة الثانية ليسانس جدع مشترك

المحاضرة رقم 6: المفاهيم الجديدة في تحليل النظم السياسية

أولاً- المشاركة السياسية: هي حق من الحقوق الأساسية التي تعتمد الأمم المتحدة ووكالاتها على تنفيذها وتحقيقها عالمياً، وأصبحت المشاركة السياسية أحد عناصر التقييم الإيجابي أو السلبي لأنظمة السياسية كما أنها أصبحت شرطاً من شروط من شروط الإستقرار السياسي لأنظمة السياسية -تكريس أسس المشاركة السياسية = الإستقرار السياسي- عن طريق ما يسمى بالحكم المشاركون والضامن لوجود نظام قائم على دولة الحق والقانون، فالمشاركة السياسية أصبحت منطلقاً نظرياً لما يسمى بالعلوم السياسية الجديدة والمتمحورة حول الهندسة السياسية. والمشاركة السياسية ناتجة عن وجود نص حقوقي متفق عليه ومحدد للأطر العامة للدولة مثل النسق الحقوقي العالمي كما هو موجود في:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948.

-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سنة 1966، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في نفس السنة.

-مؤتمر فيينا جوان 1993، أين بدأت فكرة عولمة حقوق الإنسان نتيجة التغير في بنية النظام الدولي والإطار المؤسس للهيكلية المعرفية المستخدمة في تحليل الظواهر السياسية في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ تقوم هذه الهيكلية على تصنيف الأنظمة والدول حسب منطق يقوم على المركزية الإنسانية مهما اختلفت الثقافات والديانات والأخلاق.

وقد أكد مؤتمر فيينا على 4 مسلمات تأسيسية للسياسة والنظم السياسية:

1-فكرة الترابط العضوي داخل النسق الحقوقي العالمي 1984، 1966، 1993.

2-فكرة رفض الانتقاء أو الإستثناء في التعامل مع النسق -الفقرة 32 من وثيقة مؤتمر فيينا-، بمعنى عدم رفض بعض البنود والأخذ ببنود أخرى.

3-فكرة العالمية ورفض النسبية في التعامل مع هذا النسق -المادة 5- وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة.

4-فكرة الربط التلازمي بين حقوق الإنسان، الديمقراطية، الحكم الراشد واقتصاد السوق الحر-المادة 98- .

وهكذا فإن مؤتمر فينا أعاد قراءة النصوص الدولية الخاصة بحقوق الإنسان -1966، 1948، 1993-، بما يتماشى والمنطق الجديد لفهم السيادة وذلك بالربط لأول مرة بين حقوق الإنسان والصفة الموحدة للديمقراطية كنظام حكم وحيد ومقبول، واقتصاد السوق الحر والحكم الراشد، حتى وإن كان منافيا لأحد القواعد الأساسية المنصوص عليها في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، والخاص بالسيادة، إذ أصبحت اليوم تصنيف ومقارنة الأنظمة السياسية يتم وفقا لمدى توافق وتطابق هذه النظم مع القيم الجديدة.

#### \*أنواع المشاركة السياسية:

1-مشاركة سياسية دورية: تتميز بكونها منتظمة حرة ونزيهة، حرة بمعنى لا توجد ضغوطات سواء على الناخب أو المترشح، بمعنى لا تفرض عليه عن طريق تهديدات أو رشوات. أما نزيهة بمعنى يجب أن يكون هناك حياد من طرف المؤسسات الرسمية.

2-مشاركة سياسية دائمة: منها حق التجمع والدخول في جمعيات وحق إنشاء الأحزاب وهذا ما تنص عليه المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

والفرق بين المشاركة السياسية الدائمة والمشاركة السياسية الدورية هو أن المشاركة السياسية الدائمة هي الشاملة وهي القناة الأكثر فعالية على مستوى إيصال حاجات المجتمع، وتعتبر مصدر طاقة للنظام السياسي لضمان استمراريته وفعاليته، تعطي ديناميكية للنظام السياسي من إيجاد مدخلات جديدة.

3-مشاركة سياسية تمثيلية: وهذا ما نجده في المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتشير إلى وجود سلطة تشويعية مستقلة وفعالة ومعبرة عن حرية اختيار المجتمع.

تشكل المشاركة السياسية بأشكالها وشروطها آليات وظيفية معقدة تقوم بـ:

1-تحريك دواليب الإتصال المستمر أو الظرفي بين الحاكم والمحكومين وبصفة تفاعلية غير محددة.

2-فرض مسؤولية الحاكم أمام المحكومين مباشرة في الانتخابات، بإعطاء الجزاء الإيجابي بإعادة الإنتخاب أو بفرض الجزاء السلبي من خلال سحب الثقة مباشرة أو بصفة غير مباشرة في الأنظمة البرلمانية عن طريق ممثلي الشعب في البرلمان، وذلك بتفعيل حق حجب الثقة عن الحكومة.

-المساهمة التمثيلية للمواطنين في المؤسسات المحلية الولائية والبلدية في اتخاذ القرارات خاصة المرتبطة بالتنمية المحلية والتي تمس مباشرة حياة المواطنين.

ثانيا- التباين السلطوي والتعقيد المؤسسي: تؤدي المشاركة السياسية الدورية والدائمة والتمثيلية إلى تجسيد فكري التباين السلطوي والتعقيد المؤسسي.

أ- التباين السلطوي: يقصد به استقلالية السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض مع وجود تكامل وتعاون بينها ويركز على الرقابة السياسية للسلطة التنفيذية واستقلالية القضاء. أما ب- التعقيد المؤسسي: يقصد به ما يسمى اليوم بقضية اللامركزية الإدارية، الهادفة إلى تقريب الإدارة ومؤسسات الدولة من المواطن بخلق فروع ولائية وبلدية تفعيلا للديمقراطية وتحقيق التنمية المحلية، وذلك ربحا للوقت واقتصادا للمال مما يرفع من وتيرة النظام السياسي وفعاليته. فالتعقيد المؤسسي يهدف أساسا لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات محليا دون انتظار للمبادرات المركزية التي قد تكون غير مناسبة مع أليات التنمية المحلية، لأن المشاركة السياسية الدورية والدائمة تركز لنا التباين السلطوي والمشاركة السياسية التمثيلية والدائمة تركز لنا التعقيد المؤسسي.

ثالثا: الجودة السياسية: وجود تعقيد مؤسسي وتباين سلطوي ينتج لنا ما يعرف بالجودة السياسية، وهي نمط جديد للحكم ينطلق من حقوق المشاركة السياسية بأشكالها الثلاثة، تركز المشاركة السياسية على ثلاثة عناصر أساسية:

1-الفاعلية: والمقصود بها مدى إستجابة النظام السياسي لمدخلاته وهذه الإستجابة تظهر عن طريق المخرجات –مدى وفاء النخبة الحاكمة لوعودها وبرامجها وإلتزاماتها الانتخابية-. والفاعلية قد تكون عن طريق الرضى أو عن طريق القوة أوالخضوع، الفاعلية عن طريق الرضى تتطلب عنصرين رئيسيين هما:

-الرفاه: بمعنى قدرة النظام السياسي على تحقيق أربعة أشياء رئيسية وهي: القضاء على الجهل، القضاء على المرض، والخوف وأخيرا القضاء على الفقر.

1-الاستقرار: ومعناه احتواء كل مصادر التهديد والخطر التي يمكن أن تؤثر على المواطن.

عند يعجز النظام السياسي على تحقيق الفاعلية عن طريق الرضى يلجأ إلى العنف والإكراه المادي –ما يحصل في دول العالم الثالث-.

2-المشروعية: ويعني مدى قبول الشعب لمن يحكم، وهناك علاقة طردية بين المشروعية والفاعلية، فكلما زادت فاعلية النظام السياسي، كلما زادت المشروعية والعكس صحيح.

3-التداول على السلطة: ويقصد به يجب أن يكون التداول، تداولاً بين كتل حزبية ذات برامج مختلفة، وتداول بين الحكام بشكل سلمي، والتداول يتحقق في ظل وجود أربعة شروط أساسية:

-وضوح دستوري: مثلاً إحترام تحديد العهدة الممنوحة للحكام...

-يجب أن تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة وتعددية.

-وجود اجراءات قانونية تنظم التداول على السلطة.

-وجود الإستمرارية، ومعناه استكمال للعهد المحددة، فاستمرار العهد واستكمالها يحقق الفاعلية،  
والعكس صحيح.